بيان صحفي

يحظر النشر حتى الساعة 0715 بتوقيت السعودية الرسمي (0415 بالتوقيت العالمي) 5 فبراير 2024

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

تراجع مؤشر مدراء المشتريات إلى أدنى مستوياته في عامين

النتائج الأساسية

أضعف زيادة في الإنتاج غير المنتج للنفط منذ يناير 2022

تراجع توقعات النمو في ظل تباطؤ الطلب

أكبر ارتفاع في أسعار المشتريات منذ مايو 2012

تحسنت ظروف الأعمال في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية بأبطأ معدل لها منذ عامين في شهر يناير، وفقًا لأحدث بيانات صادرة عن مؤشر مدراء المشتريات من بنك الرياض بالسعودية. وعلى الرغم من استمرار النشاط التجاري والطلبات الجديدة في النمو بقوة، فإن تباطؤ الطلب وزيادة المنافسة وزيادة ضغوط التكلفة أدى إلى تراجع معدلات التوسع بشكل ملحوظ منذ نهاية العام الماضي.

وتشير أحدث البيانات أيضًا إلى ارتفاع الضغوط التضخمية، حيث أدى الطلب القوي على مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعار المواد وتزايد مخاطر سلاسل التوريد إلى أكبر زيادة في تكاليف المشتريات منذ منتصف عام 2012. وعلى الرغم من ذلك، لم ترتفع أسعار المنتجات إلا بشكل متواضع، حيث أجبرت المنافسة المتزايدة الشركات في كثير من الأحيان على تجنب زيادة أسعارها. ومع تباطؤ نمو الطلب وتعرض هوامش الأرباح للضغوط، أبدت الشركات تراجعًا في مستوى التفاؤل بشأن العام المقبل.

القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمدراء المشتريات™ (PMI®) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

بعد أن سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي 55.4 نقطة في شهر يناير، منخفضًا بذلك عن 57.5 نقطة سجلها في شهر ديسمبر، وصل إلى أدنى مستوى له منذ عامين بالضبط، مما يشير إلى تحسن قوي ولكن أضعف في أحوال اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط. ونتيجة لذلك، ازدادت مستويات النشاط التجاري بأبطأ وتيرة لها منذ بداية عام 2022، على الرغم من أن التحسن ظل قويًا بشكل عام وواسع النطاق على مستوى القطاعات الخاضعة للدراسة.

وقد استمر النشاط في الزيادة بسبب ارتفاع عدد الشركات الجديدة، إلا أن معدل نمو المبيعات تراجع بشكل كبير إلى أدنى مستوى له في خمسة أشهر. وأفادت العديد من الشركات عن تباطؤ الطلب بسبب الضغوط التنافسية، في حين انخفضت أعمال التصدير الجديدة للمرة الرابعة خلال ستة أشهر.

وأدى ارتفاع مستويات الأعمال الجديدة إلى زيادة الطلب على مستلزمات الإنتاج مع نمو نشاط الشراء وحيازة المخزون بشكل حاد. ومع ذلك، ظل معدل نمو المشتريات عند أدنى مستوى له منذ ثمانية أشهر، حيث بدأت الشركات في تقليص مشترياتها في ظل تراجع الطلب.

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI

معدل موسميًا، >50 = تحسن منذ الشهر الماضي

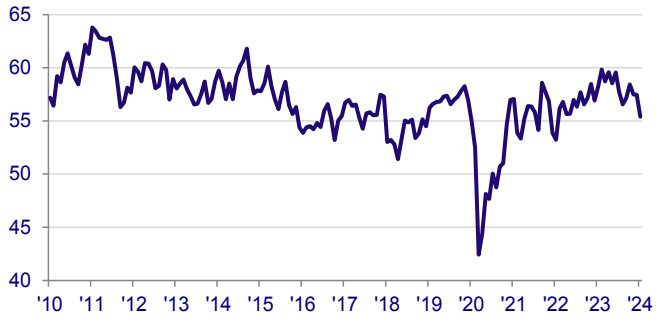

المصادر: بنك الرياض، مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global.
تم جمع البيانات خلال الفترة من 11 إلى 23 يناير 2024.

تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض:

"في التقييمات الأخيرة لمؤشر مدراء المشتريات السعودي (PMI)، يبدو واضحًا أن الاقتصاد غير المنتج للنفط مستمر في النمو، على الرغم من التحديات الناجمة عن ارتفاع التكاليف وأسعار الفائدة. وتؤكد هذه المرونة جهود التنويع داخل الاقتصاد السعودي. وعلى الرغم من الزيادات في التكاليف، ظلت أسعار المنتجات منخفضة، مما يشير إلى ارتفاع مستوى القدرة التنافسية في السوق. ويشير هذا إلى أن الشركات تستوعب جزءًا من ضغوط التكلفة بدلاً من تمريرها إلى المستهلكين، مما قد يشير إلى وجود استراتيجية للحفاظ على حصتها في السوق في بيئة تنافسية.

"علاوة على ذلك، سجل حجم الأعمال المتراكمة توسعًا للمرة الأولى منذ أربع سنوات، مشيرًا بشكل خاص إلى حدوث طفرة في قطاع الإنشاءات. ويعكس هذا النمو في الأعمال المتراكمة الطلب القوي على خدمات الإنشاءات، مدفوعًا على الأرجح بمشاريع البنية التحتية الجارية والتطوير العقاري. لا يشير هذا التوسع إلى النمو الاقتصادي فحسب، بل يدل أيضًا على التوقعات الإيجابية لصناعة الإنشاءات في المملكة العربية السعودية، مما قد يشير إلى فترة من التوسع المستمر والاستثمار في هذا القطاع.

"بشكل عام، تشير هذه البيانات من مؤشر مديري المشتريات السعودي إلى مشهد اقتصادي دقيق. فعلى الرغم من وجود ضغوط ناجمة عن التكلفة، فإن مرونة الاقتصاد غير المنتج للنفط، والقدرة التنافسية التي تنعكس في أسعار المنتجات، والزيادة في أنشطة البناء، كلها عوامل تساهم في خلق صورة اقتصادية معقدة ولكنها واعدة للمملكة العربية السعودية".

PMI® by S&P Global

بنك الرياض Riyad Bank

S&P Global 2024 ©

في الوقت نفسه، ارتفعت أسعار مشتريات الشركات غير المنتجة للنفط بأكبر معدل منذ شهر مايو 2012. وكان الطلب القوي على المواد وارتفاع أسعارها وزيادة مخاطر سلاسل التوريد وراء هذه الزيادة، حيث أشار البعض إلى ارتفاع تكاليف الشحن بسبب أزمة البحر الأحمر. وإلى جانب الارتفاع القوي والمتسارع في تكاليف التوظيف، أدى هذا إلى ارتفاع التضخم الإجمالي في أسعار مستلزمات الإنتاج إلى أعلى مستوى له منذ شهر أغسطس 2020.

ونتيجة لذلك، تم رفع أسعار المبيعات للشهر الثالث على التوالي في شهر يناير. ومع ذلك، كانت الزيادة في الأسعار متواضعة وأبطأ مما كانت عليه في شهر ديسمبر، حيث أشارت أدلة الدراسة إلى أن زيادة المنافسة أثنت العديد من الشركات عن تمرير التكاليف المرتفعة إلى العملاء، لدرجة أن العديد من الشركات خفضت أسعارها، وخاصة في قطاع الإنشاءات.

ظل الطلب على العمالة ضعيفًا، حيث تشير أحدث البيانات إلى زيادة متواضعة في عدد الموظفين. ونتيجة لذلك، ارتفع حجم الأعمال المتراكمة في القطاع غير المنتج للنفط للمرة الأولى منذ شهر مايو 2022، مما يشير إلى عدم الانتهاء من بعض أعباء العمل.

وأخيرًا، انخفضت توقعات الشركات للعام المقبل إلى ثاني أضعف مستوى منذ منتصف عام 2020 في شهر يناير، حيث أشارت الشركات إلى أن تراجع نمو الطلب وتجدد ضغوط التضخم قد يحدّ من توسع الأعمال في عام 2024.

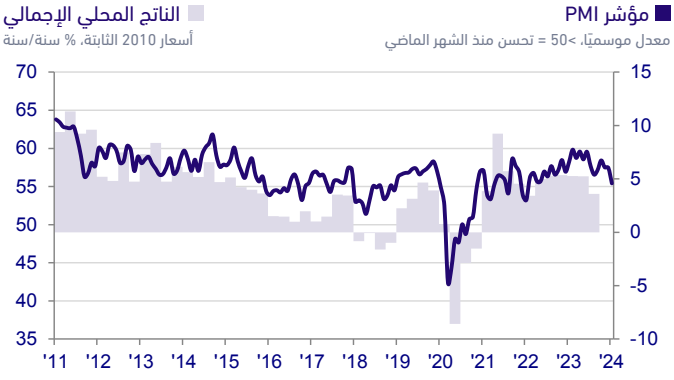

المصادر: بنك الرياض، مؤشر S&P Global لمدراء المشتريات، GaStat بواسطة S&P Market Intelligence

الاتصال

الدكتور/ نايف الغيث
كبير الاقتصاديين
بنك الرياض
هاتف: 3030-401-11-966+ داخلي 2467
naif.al-ghaith@riyadbank.com

ديفيد أوين
خبير اقتصادي أول
S&P Global
هاتف: 002 461 1491 44+
david.owen@spglobal.com

سابرينا مايين
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: 030 447 7967 44+
sabrina.mayeen@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيُرجى مراسلة katherine.smith@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات ®PMI من قِبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص .والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمِعَتْ بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@spglobal.com.

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات ®(PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات ®(PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية.
www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

نبذة عن بنك الرياض:

بنك الرياض هو أحد أكبر المؤسسات المالية العريقة في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط، بدأ نشاطه في العام 1957م، ويبلغ رأس المال 30 مليار ريال سعودي.

يعود الفضل في نجاحنا وتطور أعمالنا إلى المهنية العالية لموظفينا البالغ عددهم أكثر من 5,900 موظف وموظفة نفخر بهم في تحقيق نسبة مواطنة تصل الى 94% هي الأعلى ضمن المنشآت المالية العاملة في السوق السعودي.

نقدم في بنك الرياض مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية والتقليدية لعملائنا من الأفراد والشركات والمؤسسات الناشئة، ونحرص في ذلك على توظيف قاعدتنا الرأسمالية القوية وخبراتنا العريقة للقيام بدور متميز في مجال التمويل، وقد برز بنك الرياض كبنك رائد نظم وشارك في العديد من عمليات التمويل المشتركة لمختلف القطاعات العاملة في صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات وعدد من أبرز مشاريع البنية التحتية في المملكة العربية السعودية. www.riyadbank.com

نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات هامة وأساسية. نقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة و توجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة ونتغلب على التحديات ونسرّع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والسلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات™ و®PMI هي إما علامات تجارية أو علامات تجارية مُسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings ، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مُسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توفره. كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.

S&P Global 2024 ©